« شو طالع معنا ؟
آذار 2021

الزبائنية السياسية..

آفة مستشرية في النظام اللبناني

مِن رُخَص البناء إلى الخدمات الصحية و«**بونات**» البنزين والتوظيف والمنح المدرسية والإعفاء الجمركي والإعفاء الضريبي، تتنوّع أشكال «**الخدمات**» التي يقدّمها الزعماء، ومن خلفهم الأحزاب، إلى المواطنين، والتي تتكثّف للمفارقة في فترات الانتخابات العامّة. وتندرج هذه الخدمات في إطار ما بات يُعرَف بـ«**الزبائنية السياسيّة**»، أو «**المحسوبيّة**»، في إشارةٍ إلى آفةٍ مستشرية في ممارسة الشأن العام، أضحت مع الوقت جزءًا لا يتجزّأ من السلطة، خصوصًا في دول العالم الثالث، ومنها لبنان.

وكما يدلّ العنوان، فإنّ «الزبائنية» المنبثقة من عبارة «**زبون**»، تنطوي على علاقة بين القوى والأحزاب السياسية من جهة، وجماهيرها وأنصارها من جهة أخرى، على علاقة «**المصلحة**» التي تربط التاجر مع الزبون، فيصبح المُواطن في هذه الحالة «زبونًا» يتلقّى الخدمة مقابل تقديم الولاء، وربما الطاعة السياسيّة، في إطار علاقةٍ تبدو مبنيّة على المكاسب الخاصة وليس على الصالح العام، بما يناقض عمليًا مبدأ حكم المؤسسات والإدارات.

وتحضر «الزبائنية» في مختلف مجالات الشأن العام، من السياسة إلى الاقتصاد، مرورًا بالإدارة العامة، وحتّى في المؤسسات الدينية والاجتماعية والتربوية وغيرها، حيث تكرّس الولاء للزعيم بالدرجة الأولى، بدلاً من الدولة ومؤسّساتها المتقاعسة عن أداء واجباتها الاجتماعية والاقتصادية تجاه المواطنين، وهو ما يُسهِم قانون الانتخاب في ترسيخه، من خلال السماح للأحزاب والمرشحين بتقديم المساعدات العينية والمالية للناخبين.

ولعلّ أخطر ما كرّسته الزبائنية السياسيّة في لبنان تحديدًا، أنّها أضحت «الأمر الطبيعيّ» في ممارسة السلطة، حتى أنّ غيابها بات «المُستغرَب»، في بلدٍ بات «**الفساد**» فيه مشرَّعًا بصورةٍ أو بأخرى، حتى أنّ لبنانيّين كُثُرًا اشتكوا في محطّات «**الكوارث**»، كما حصل في خضمّ الأزمة الاقتصادية، وبعد انفجار مرفأ بيروت، من تراجع النظام «الزبائنيّ»، بدل مطالبة الدولة بالقيام بما ينبغي أن تكون واجبات بديهيّة في مثل هذه الظروف.

ومع عودة الحديث عن انتخاباتٍ مبكرة أو فرعيّة أو دوريّة، وبمُعزَلٍ عن المسار السياسيّ الذي ستأخذه البلاد وفي خضمّ الأزمات المتفاقمة، عادت ظاهرة «الزبائنية السياسية» لتشهد معدّلاتٍ عالية، على أكثر من خطّ، عزّزتها جائحة كورونا، وما يُحكى عن «**استغلال سياسيّ**» على خطّها، وسط هواجس ومخاوف مشروعة في هذا الإطار، ولم تعد خافية على أحد.

انطلاقًا من هذه التطورات، تُخصَّص هذه الورقة البحثية للإضاءة على «الزبائنية السياسية»، بدءًا من المفهوم العام، والتجربة اللبنانيّة الخاصّة بمحطّاتها المختلفة، على أن تستعرض في محورٍ كامل بعض النماذج الحيّة والحديثة للنظام «الزبائنيّ» الذي يبدو أنّه لا يزال يحتفظ بموقعه في المعادلة، مع تسجيل مفارقة «**تباهي**» العديد من الأحزاب بما تقدّمه لزبائنها، وصولاً لحد وصفها لخدماتها، أو ربما «**رعاياها**»، بـ«**الهدايا**» بكلّ صراحة.

« العناوين »

ما هي الزبائنية السياسية؟

نهج «ثابت» للعمل

نماذج حيّة
- حملة التطعيم ضد كورونا
- استيراد اللقاحات

موقف لادي

ما هي الزبائنية السياسية؟

تتعدّد التعريفات التي تُعطى للزبائنية السياسية، لكنّها تتقاطع بمجملها على إبراز نوع من العلاقة الملتوية بين الناخب والحزب السياسي. ولا تكون هذه العلاقة مبنيّة بأيّ شكلٍ من الأشكال على الصالح العام، ولكن، على العكس من ذلك، على المكاسب الخاصة التي يتوقّع كلٌّ من الطرفيْن أن يجنيها من الآخر. وفي مثل هذه العلاقة، يتوقّع «الزبون» أن يجني من المرشح أو الحزب السياسي وظيفةً معيّنة، أو تسديدًا لأقساط مدرسيّة، أو شابه، فيما يتوقّع المرشح في المقابل، أن يحصل على عدد أكبر من الأصوات ليصل عبرها الى السلطة حيث ينفذ أجندة تخدمه هو، لا الدولة، ويحصل على جميع المكاسب المالية والمادية الممكنة في ظل الفساد الإداري المستشري[1].

ويقوم المعنى العام للزبائنية على استغلال النفوذ والسلطة، من أجل تأمين مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة، أي أن صاحب السلطة أو النفوذ (سواء كان شخصًا أم فئة أم حزبًا) يستند في عمله إلى استرضاء الآخرين او استمالتهم، من خلال ما يوفره لهم من خدمات مادية أو رمزية، وبالتالي فإنّ وصول هؤلاء الأشخاص إلى ما يحتاجون إليه أو يريدونه من مواقع ووظائف ومساعدات، لم يكن ممكنًا لولا دعم هذه السلطة وتدخلها. وانطلاقًا من ذلك، فإنّ الزبائنية تقوم على مبدأ «تبادل المنفعة»، بالاستناد إلى السلطة المانحة وقدرتها على العطاء أو المنع، ما يساهم في نسج شبكة من العلاقات التبادلية النفعية بين طرفين غير متعادلين بالضرورة، بهدف كسب الولاء وتوسيع دائرة المناصرين والمؤيدين. وبهذا المعنى، تعبّر الزبائنيّة، بشكلٍ أو بآخر، عن المفهوم الحداثوي لمفهوم «الاستزلام»، الذي نجد جذوره المجتمعيةً في التشكيل العائلي والتكوين العشائري والقبلي، حيث تستند العلاقة العمودية بين الزعيم و«الزلمة» إلى طاعة الأدنى للأعلى بشكل «كامل» و«مطلق» وميكانيكي، ما يوفّر لـ«الزلمة» الحماية المصلحية والمنافع الشخصية[2].

ولأنّ الزبائنية هي، استنادًا إلى ما تقدّم، علاقة غير متكافئة في القدرات والمركز بين طرفين، يستعملها الطرف القوي، أي المسؤول السياسي لشراء ذمم الناس مقابل خدمات إجتماعية، قد تكون حقوقا أصلا أو تجاوزا للحقوق، فإنّها تؤدّي تلقائيًا إلى الخلط التام بين المنصب السياسي ومصلحة الشخص الذي يحتل المنصب، فهو يقدم الخدمات الاجتماعية مقابل الولاء وأصوات الناخبين، فالصحة مثلاً هي هبة من القائد تعطى بمكرمات، وليس حقًا مضمونًا بالدستور، والامتيازات الاقتصادية تعطى للمقربين والنافذين بالمجتمع لضمان ولائهم وفي فترة الانتخابات أصواتهم، وهكذا دواليك. وأكثر من ذلك، لا توجد في النظام الزبائني السياسي مؤسسات فاعلة للدولة، فوزارة الصحة أو التعليم أو العمل لا تستطيع تجاوز هذا النظام، ولا تستطيع تقديم أي خدمة للمواطن كحق له رغم ادّعاء العكس، كما أنّه مقابل هذه الزبائنية الداخلية، ثمّة زبائنية خارجية تنظم العلاقة الفاسدة بين السلطة والقوى الخارجية الحامية لها، مقابل حماية ودعم الطرف الخارجي[3].

نهج «ثابت» للعمل

من الواضح، أنّ ظاهرة الزبائنية قديمة وليست جديدة، لكنّ المشكلة تكمن في أنّها تحوّلت، مع الوقت، إلى أساس للنشاط السياسي ونهج «ثابت» للعمل متفلت من الضوابط، ومخالف للقوانين، ومجافٍ للمنطق، ومتصادم مع الصالح العام، حتى أنّ أصحاب النفوذ والسلطة في البلاد يعمدون لتغطية «الاستزلام السياسي»، في فضاء مجتمعي قائم أساسًا على عصبيات متصادمة ومتناقضة، بل إن الغالبية منهم استغلت هذه العصبيات ولعبت على أوتارها وانتشت بأنغامها، لما توفره لهم من إمكانيات لتدعيم الحضور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي وسّع مجالات الزبائنية وعمّق انتشارها. ويذهب البعض لحدّ الحديث عن «تواطؤ مجتمعي» مع أصحاب السلطة والنفوذ، حيث يعمد كثيرون إلى تغطية «منطقهم الزبائني» بالتلطي بعباءات طائفية ومذاهبية ومنطقية[4].

وفي هذا السياق، يرى البعض أنّ الزعيم انتقل بالزبائنية من مرحلة الوسيلة الممكنة إلى الاحتكار المطلق: الزبائنية كانت موجودة في لبنان قبل نظام الزعماء، وهي توجد في مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة، لكن نظام الزعماء حوّل الزبائية إلى وسيلة احتكارية تهيمن على كلّ مفاصل البلاد. فالفرد الذي ينتمي إلى طائفة معيّنة، بات مرغمًا كي يحصل على أيّ حق أو خدمة توفّرها الدولة، على المرور عبر زعيم طائفته ولم يعد بإمكانه تخطّي هذه الزعامة كما كان يحصل قبل الحرب. من هنا، نستخلص ميزة إضافية للزبائنية

[1] إلهام برجس، «الزبائنية».. النظام الانتخابي أساس المشكلة، صحيفة المدن الإلكترونية، https://bit.ly/3s2MXz8
[2] شوكت اشتي، الزبائنية كمفهوم حديث للاستزلام، صحيفة السفير، https://bit.ly/3bdhMur
[3] نزار بدران، النظام العربي وأسباب هشاشته بين الزبائنية والفساد، صحيفة القدس العربي، https://bit.ly/37nhO1u
[4] شوكت اشتي، الزبائنية كمفهوم حديث للاستزلام، صحيفة السفير، https://bit.ly/3bdhMur

الجديدة، إذ إنها ليست فقط احتكارية بل أضحت طائفية بامتياز، بينما كانت في المرحلة الأولى من جمهورية الاستقلال أكثر تنوّعًا طائفيًا، إذ كنّا نجد أنّ الزعيم يوزّع «خدماته» الزبائنية على أفراد من طوائف متنوّعة[5].

ولطالما حازت العلاقة الزبائنية بين الناخبين والأحزاب السياسية في لبنان، على حيّز واسع من نقد واقع التطبيق الديمقراطي، فيما تتفاوت التقديرات حول أسبابها، إذ هناك من يعتبر أنّ النظام الانتخابي المعتمد هو أصل المشكلة، خصوصًا أنّ من صنع قوانين الانتخاب، هو نفسه الذي ينتخبه المواطن، ما يؤدّي إلى تكريس المنتخَبين لوجودهم ومصالحهم عبر هذا النظام. وثمّة من يعتبر أنّ النظام الطائفي، الذي أدّى إلى انكفاء المواطنين في طوائفهم بدءًا من الحرب الأهلية، وبالتالي بناء خياراتهم السياسية على أساس طائفية، لعب دورًا أساسيًا على خطّ تكريس النظام الزبائنيّ، بالتوازي مع تقصير السلطة المشكّلة من مختلف الطوائف في تقديم الخدمات الواجب تقديمها مجاناً، في ظل انفراد كل طائفة بتقديمها لرعاياها خارج إطار الدولة، ما يؤدّي إلى زيادة ولاء أبناء الطوائف لأحزابها، على أساس زبائني يجد ترجمته الواقعية في صندوق الاقتراع[6].

ويُضاف إلى ما سبق غياب المحاسبة كسبب أساسيّ يؤدي إلى اعتماد الزبائنية والمحسوبية في النظام السياسي، وانعكاس ذلك سلبًا على جودة الحكومة، فالأنظمة السياسية الخاضعة للمحاسبة تمتلك آليات تصحيح ذاتي لمنع الانحطاط ومكافحة الفساد، إذا ضعف أداء الحكومات او استولت نخب فاسدة على الدولة، بحيث يمكن لغير النخب التصويت ضدها وطردها من الحكم. لكنّ لبنان لم يعهد تلك الخطوة من حكومة ما، ومعظم الحكومات التي قدّمت استقالاتها كانت بسبب سياسي، بعيد جداً عن سبب فشل برنامجها الاقتصادي، فضلاً عن سلوك الجماهير في لبنان، علمًا أنّ السياسيين يلعبون على هذا الوتر، فيقدّمون مكاسب «فرديّة» للأنصار السياسيّين مقابل أصواتهم، ما يُسهِم في «التعبئة» المطلوبة[7].

نماذج حيّة

من المفهوم العام والنظريّ إلى التطبيق، يخصَّص هذا المحور لبعض النماذج الحيّة والحديثة لممارسات تندرج في إطار «الزبائنية السياسية» التي أمكن رصدها خلال الشهريْن الأخيريْن، مع اقتراب موعد الانتخابات المفترضة العام المقبل، واستمرار الحديث عن انتخابات فرعية لا تزال ظروفها غير ناضجة، وعلى الأقلّ، مع وجوب إجراء انتخابات فرعية لملء الشغور في عشرة مقاعد في مجلس النواب، إثر استقالة ثمانية نواب على خلفية انفجار الرابع من آب، ووفاة اثنين هما ميشال المر وجان عبيد.

ولعلّ أكثر ما كان لافتًا في الممارسات «الزبائنية» المرصودة، إضافة إلى كونها «عابرة» للأحزاب والاصطفافات السياسية، وجمعها للخصوم، أنّ الأحزاب تعلن عنها صراحةً وفي بياناتٍ رسميّة، بل تتباهى بها، وتذهب لحدّ «تمنين» جماهيرها بها، إن جاز التعبير، بل إنّ المفارقة تكمن في لجوء بعض هذه الأحزاب إلى إنشاء «هاشتاغات» عبر وسائل التواصل لفتح باب للتفاعل حول هذه «الخدمات» التي تقدّمها للأنصار، كما فعلت «القوات اللبنانية» مثلاً، تحت وسم «سوا أقوى»، أو «حزب الله» بعنوان أكثر وضوحًا، وهو «حزب الله» مع الناس.

«حزب الله مع الناس»

تحت عنوان «حزب الله مع الناس»، أعلن «حزب الله» عن توزيع ثلاثة ملايين و٥٠٠ ألف ليتر من مادة المازوت لمساعدة نحو ٢٠ ألفًا من العائلات الفقيرة والمعوزين وأصحاب الحاجة في البقاع وبعلبك الهرمل، إلى جانب ٢١٦ ألف ليتر مازوت لنحو ٩٢٠ عائلة في البقاع الغربي. وتولّى النائبان في الحزب حسين الحاج حسن وإبراهيم الموسوي الإعلان عن «الهدية» التي أرفقت برسم تعبيري انتشر بكثافة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

[5] وسام اللحام، الدولة ضحية نظام الزعماء، صحيفة الأخبار، https://bit.ly/3btDlqP
[6] إلهام برجس، "الزبائنية".. النظام الانتخابي أساس المشكلة، صحيفة المدن الإلكترونية، https://bit.ly/3s2MXz8
[7] لبنان على خطى اليونان، عربي بوست، https://bit.ly/3u5Tgnu

«سوا أقوى»

بدورها، أطلقت «القوات اللبنانية» هاشتاغ «سوا أقوى» للإعلان عن «الخدمات» التي تقدّمها لأهلها وأنصارها، والتي تنوّعت بين الإعلان عن توزيع دواء لعلاج كورونا (لم يتمّ اعتماده رسميًا) مجانًا، ولو بناءً لوصفةٍ طبّية، كما جاء في تغريدة لأحد قياديّيها شربل عيد، وبين تأمين أجهزة تنفّس وأدوية عديدة في البترون، كما جاء في تغريدة لأحد نوابها فادي سعد، أو قيام النائب ستريدا جعجع بتأمين أجهزة تنفس لكل قضاء في بشري وتأمينها على نفقتها جهاز تنفس لبلدية بقرقاشا، فضلاً عن تأمين قوارير أوكسيجين ومنظمات لتدفق الأوكسيجين وأقنعة وجه للأوكسيجين، وأجهزة لقياس التأكسج النبضي وعدد من أقنعة الأوكسيجين للأطفال، بحسب ما جاء في بيان رسميّ لمكتبها الإعلاميّ.

وفي السياق نفسه، أجرت قناة «أم تي في» مقابلة مع الدكتور يوسف حداد، الرئيس الأسبق لمصلحة الأطباء في حزب «القوات»، تحدث فيه عن حصوله على عبوات من دواء «آيفرماكتين» من نيجيريا، ليعطيها لمرضاه بشكل مجاني، مع الإشارة إلى أن الحبة الواحدة من الدواء تباع في السوق السوداء بمبلغ ١٠٠ ألف ليرة لبنانية، مقابل ثمنها البالغ ١٠ دولارات فقط في نيجيريا.

بهاء الحريري

وعلى خطّ كورونا، أعلن رجل الأعمال والسياسي بهاء الحريري بدوره عن «تبرّع» بقيمة مليون دولار لحملة تطعيم ضدّ فيروس كورونا، حيث كشف أنّه أراد من ذلك «خدمة أبناء الوطن والوقوف إلى جانبها»، واعدًا بالمزيد من الخطوات «التي نعمل على تحقيقها لمساعدة شعبنا». وجاء ذلك بعدما أعلن الحريري أيضًا عن تأمين أجهزة أوكسيجين ستصل إلى لبنان عن طريق الجو والبحر.

بهاء الدين رفيق الحريري

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا، وازدياد عدد المصابين المحتاجين إلى أجهزة خاصة للأوكسيجين، رفع أمين عام الصليب الأحمر اللبناني جورج كتاني الصوت، بضرورة تأمين المزيد من أجهزة الأوكسيجين لتدارك الموقف والحد من ارتفاع عدد الوفيات في لبنان.

الشيخ بهاء الحريري ابدى اهتماما بالغا بالأمر فقام بالاتصال بالسيدة سلمى عاصي نقيبة مستوردي المعدات والمستلزمات الطبية في لبنان، مستفسرا عن مواصفات الأجهزة المطلوبة واعدا بتأمين اللازم منها، ومن ثم اوعز لشركاته وكلف القيمين عليها تأمين مثل هذه الأجهزة وشرائها.

وبالفعل تم اعداد ٢٠٠ جهاز أوكسيجين سوف تصل الى لبنان جواً خلال أسبوع، على ان يتبعها ٢٠٠ جهاز أوكسجين آخر تصل الى لبنان عن طريق البحر، ثم اتصل بالسيدة عاصي ليبلغها الخبر، والتي بدورها ابلغته الى السيد كتاني.

تجدر الاشارة الى ان هذه الخطوة ستليها خطوات اخرى سوف يُقدم عليها الشيخ بهاء الحريري متعلقة بالمساهمة في ما يحتاجه اللبنانيون في هذه المرحلة الحرجة.

المكتب الإعلامي
٢٠٢١/١/٢٨

حركة أمل

ضمن نشاطاتها الدورية، أعلنت حركة أمل شعبة الغازية بالتعاون مع مجمع الرئيس نبيه بري لرعاية المعوقين ووزارة الشؤون الاجتماعية ومستوصف جمعية البر والإحسان ومختبرات العائلة في بلدة الغازية وجمعية الرسالة للإسعاف الصحي، «يومًا صحيًا مجانيًا للأخوة والأخوات» شمل فحص سكري-ضغط-كوليسترول-تريغليسيريد وفحوصات مخبرية ومعاينات طبية /صحة عامة-قلب شرايين-طب عيون.

الوطني الحر

من جهته، لم يبخل «التيار الوطني الحر» على أنصاره وجماهيره، إذ وضع فريق الاستجابة لمواجهة كورونا فيه «خطًا ساخنًا» بتصرّف مرضى كورونا، على أن يتابعهم أطباء متخصصون مجاناً وبشكل يومي ويواكبونهم في احتياجاتهم الطبية والصحية في مرحلة إصابتهم حتى شفائهم، معتمدين على البروتوكول العلاجي الصادر عن نقابة الأطباء.

وتزامن ذلك مع مبادرات «فرديّة» لعددٍ من نوابه كالنائب الياس بو صعب الذي أعلن عن جرعات أوكسيجين ووظائف للممرّضين في «المستشفى اللبناني الكندي»، داعيًا للتواصل معه، أو النائب إبراهيم كنعان الذي أعلن تقديمه أجهزة تنفّس متخصّصة من النوع الحديث للبلدات المتنية، يتضمن كل جهاز منها مخرجين للاوكسيجين، ما يسمح بتلبية شخصين محتاجين للاوكسيجين في الوقت نفسه، ويؤمن تلبية الحالات الطارئة في كل الأوقات.

استيراد اللقاحات

يُذكر أن الهواجس التي أحاطت بحملة التلقيح كانت عمليًا سابقة لها، في ظلّ مخاوف انتشرت من استغلال اللقاح لتحقيق المكاسب السياسي، في ضوء مبادرات لأحزاب وسياسيين هدفت إلى رفع الجماهيرية من خلال استيراد اللقاحات، وهي بدأت مع تسريب معلومات عن جهود يقوم بها رئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري للحصول على مليون جرعة من اللقاح الصيني هبة من الحكومة الإماراتية، وفقًا لتقارير صحافية نُشِرت.

وفي السياق نفسه، أعلن النائب فؤاد مخزومي على حسابه في «تويتر»، حصول مؤسسته على موافقة مبدئية من وزارة الصحة على استيراد اللقاح «بهدف تلقيح الراغبين مجانًا».

حملة التطعيم ضد كورونا

شكّلت حملة التطعيم ضد كورونا أحد أهمّ النماذج حول «الزبائنية السياسية» التي أحاطت بها الكثير من الهواجس، وقد توّجت بـ«فضيحة» تلقيح عدد من النواب في البرلمان اللبنانيّ ومحسوبين عليهم، بعيدًا عن الأصول المتّبعة، وسلّم الأولويات المطروح من قبل وزارة الصحة واللجنة الوطنية لإدارة لقاح كورونا، وفي مبنى البرلمان بعيدًا عن مراكز التلقيح المعتمدة رسميًا من قبل الدولة.

وقد سبقت هذه «الفضيحة» سلسلة من المحطات التي أثارت التساؤلات منذ انطلاق الحملة الوطنية للتلقيح، حيث ساد جدل في يومها الأول على خلفية صورة انتشرت لرئيس قسم الأمن في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت ومرافق رئيس الجامعة فضلو خوري ظهر فيها وهو يتلقى اللقاح، في حين أنه ليس ضمن فئة الأولويات لتلقيه، فهو ليس ضمن الطواقم الطبية في قسمي الطوارئ أو كورونا، وليس في الخطوط الأمامية لمواجهة الفيروس، فيما ارتفعت أصوات بعض العاملين الصحيين في الجامعة اعتراضًا على تلقيح رجل الأمن، وتسرّبت رسالة موجّهة للإدارة من قبل أحد الأطباء يقول فيها اللقاح ليس مُلك الجامعة الأميركية لتوزّعها إدارتها كما يحلو لها.

وعلى صعيد الهواجس من دخول المحسوبيات والواسطة على خط حملة التلقيح، اعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن الاختبار الفعلي يتمثل في تنفيذ الخطة، وشددت على أهمية أن يعلن القادة استراتيجية التلقيح الحكومية بوضوح، ويضمنوا ألا يتم تحديد الحصول على اللقاح من خلال الروابط السياسية أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والحرص على تطبيق معايير توزيع شفافة وقائمة على الأدلة للجميع في لبنان.

ودعت المنظمة وزارة الصحة إلى زيادة الشفافية حول استراتيجية التلقيح الوطنية، وقالت إن عليها ضمان أن تكون خططها متاحة للعامة، وأن يتم إعلانها بشكل فعال لرفع مستوى الوعي بفوائد التلقيح، والاستجابة للتردد من أخذ اللقاحات، ودحض المعلومات المضللة. وشددت على وجوب أن تكون القرارات المتعلقة بالحصول على اللقاح شفافة ومُتّخذة على أساس المعايير الطبية ومعايير الصحة العامة، مع مراعاة الالتزامات الحقوقية المتعلقة بالحق في الصحة والحياة ومستوى معيشي لائق، بدلا من التفضيل السياسي.

فرنجية على خط دواء «آيفرماكتين»

وعلى خطّ دواء «آيفرماكتين» نفسه، تمّ التداول بكثافة بتغريدة تتحدّث عن سعي النائب طوني فرنجية لتأمين الدواء للمصابين بكورونا، بشرط أن يكون المريض فوق الخمسين عامًا، وأن تكون عوارض المرض عليه في بدايتها، مع ضرورة تقديم صورة عن الهوية ووصفة طبية وفحصًا إيجابيًا للكورونا.

بمسعى من النائب طوني فرنجية وخوفًا منه على سلامة أهله وناسه، يسرّنا أن نعلن عن تأمين دواء Ivermectin للمصابين بفيروس كورونا، والذي اثبتت الدراسات الاولية مخبريا أثره الايجابي في علاج مرضى كورونا بسبب فعاليته في محاربة النشاط الفيروسي.

ونحيطكم علمًا أنه سيتم تسليم الدواء مجانًا، شرط ابراز التالي:
شروط وصف الIvermectin للمصابين بالكورونا:
١- العمر فوق ال٥٠ سنة (بسبب الكمية المحدودة)
٢- ان تكون العوارض والمرض في بدايتهما

العيار:
200 mcg/kg
مرة واحدة في اليوم الأول واليوم الثالث

المستندات المطلوبة:
١- فحص كورونا ايجابي
٢- صورة عن الهوية
٣- وصفة طبية

للاستفسار والمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على:
الدكتور ايلي فرنجية: ٧٦١٥٦٧١٥
ريبيكا الحصري ابو خليل ٧٠٣٤٠١١٧
وسام فرنجية: ٧١٨٥٦٤٨٥

موقف لادي

في المحصّلة، يبدو واضحًا أنّ الزبائنية السياسية تُعتَبَر أحد أبرز العوائق التي تحول دون إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، بل تقف دون قيام دولة القانون والمؤسسات بشكلها الحقيقي.

وتعبّر الزبائنية السياسية عن المبدأ المعاكس تمامًا لمبدأ حكم المؤسسات والإدارات، أي المبدأ الذي يرسخ غياب واجبات الدولة الاجتماعية والاقتصادية تجاه المواطنين.

ويكفي للتعبير عن ذلك أنّ هذه الزبائنية تزداد مع اقتراب الانتخابات، بحيث ترتفع كمية الخدمات والمال السياسية التي تعطى لـ«الرعايا» بهدف تأمين الفوز من خلال تقديم الولاء لهم في صناديق الاقتراع.

ولا شكّ أنّ قانون الانتخاب يلعب دورًا سلبيًا جوهريًا على هذه الأساس، فهو يرسّخ الزبائنية السياسية أكثر من خلال السماح للأحزاب السياسية والمرشحين بتقديم المساعدات العينية والمالية للناخبين حتى خلال فترة الحملات الانتخابية ولو من ضمن شروط معيّنة. كما أنّ غياب الدولة في الكثير من المجالات يساهم إلى حد كبير بتعزيز الزبائنية السياسية وتعزيز الولاء للزعيم بالدرجة الأولى بدلاً من الولاء للدولة كمؤسسات.

وبناءً على كلّ ما تقدّم، تطالب لادي بتطبيق اللامركزية الإدارية وتفعيل مؤسسات الدولة كما وإلغاء الصوت التفضيلي إضافة إلى إصلاحات أخرى تطال النظام الانتخابي.

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
بيروت
الشرق الأوسط

تم انتاج هذه المادة بدعم مالي من مؤسسة هينرش - بُل مكتب الشرق الأوسط. الآراء الواردة هنا تعبر عن رأي الجمعية اللبنانية من أجل ديمقلراطية الانتخابات وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات © 2021

LADE
الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

Sodeco, Petro Trad St.,
Sodeco 7 Bldg., 5th Fl.,
Beirut, Lebanon
+961 1 333713/4
info@lade.org.lb
lade.org.lb